

تحليل قياسي لتقدير فجوة النمو وسد قصور التمويل في قطاع الزراعة المصري

د/ سعاد عبد اللطيف موسى

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وذلك لأن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه الدولة ان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي لسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة. أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. والذي يطلق عليه عادة اسم فجوة الموارد المحلية. وفي هذه الحالة فإن المجتمع يواجه ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض: الاول هو أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية، والثاني أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي تتمكن الدولة من رفع معدل الادخار المحلي، والثالث أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي. فعندما يحدد المجتمع معدلا معيناً من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلاً معيناً من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها). والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية. فعندما تكون قيمة واردات دولة ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلته النقد الأجنبي صادرة خلال هذه الفترة فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق المدفوعات خلال هذه الفترة لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي. وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في انخفاض معدلات الادخار كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي والزراعي، مما يدفعه إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهنا تأتي أهمية الادخار ليكون أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل حلقة الاتصال بين التنمية والنمو.

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث الى :

- ١- قياس فجوة النمو في الاقتصاد المصري (القومي والزراعي) ، وتقدير قيمة تلك الفجوة خلال الفترة (٢٠١٥/ ٢٠١٦ - ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥) .،
- ٢- قياس دور الموارد المحلية والخارجية في النمو المقدر خلال الفترة (٢٠١٥/ ٢٠١٦ - ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥) ، والشروط اللازمة للوصول الاقتصاد الى مرحلة الاعتماد على الذات في مجال التمويل.
- ٣- التوصيات اللازمة لسد فجوة التمويل في الاقتصاد المصري .

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات :

استخدم البحث نموذج هارود - دومار في تحليل وتقدير العلاقات الاحصائية والتنبؤية المختلفة بين المتغيرات المستخدمة في البحث، كما اعتمد على استخدام اسلوب الانحدار الخطى في قياس وتقدير بعض العلاقات الاحصائية بين متغيرات الدراسة.

وتعتمد الدراسة على والبيانات الاحصائية المنشورة وغير المنشورة في وزارة التخطيط ، والتقارير والنشرات الشهرية والسنوية للبنك المركزي المصري ، وكذلك بعض نشرات وتقارير صندوق النقد الدولي (IMF) .

الاطار النظري لنموذج الفجوتين:

تقوم الفكرة الرئيسية لنموذج الفجوتين على وجود علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية والواردات من جانب ، ومستوى التمويل الخارجى من جانب اخر، فاذا كان حجم المدخرات المحلية المتحققة في الاقتصاد اقل من حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (مما يعنى وجود فجوة في المدخرات المحلية) ، أو كانت قيمة الواردات تفوق ما أمكن توفيره من حصيلة الصادرات (مما يعنى وجود فجوة في التجارة الخارجية) كلما ازدادت الحاجة الى التمويل الخارجى ، وبالتالي فان دور الموارد الخارجية يكمن في كسر الفجوة الكبرى من هاتين الفجوتين.

١- فجوة المدخرات المحلية Domestic Investment Saving Gap

فى الإطار العام لنموذج هارود - دومار ، فان معدل النمو (r) يعتمد على معدل الادخار (الاستثمار) ومعدل التغير فى رأس المال للإنتاج Incremental (ICOR) (كمية رأس المال "الاستثمار" اللازمة لتغيير الانتاج بمقدار وحدة واحدة). وهو ما يمكن تمثيله رياضياً بالمعادلة التالية:

$$r = sa \div c \dots\dots\dots (1)$$

Or

$$r = sa \times p$$

حيث :

r : معدل النمو فى الناتج المحلى ($r = \Delta Y \div Y$)

sa :معدل الادخار (الاستثمار) الى الناتج ($sa = S \div Y = I \div Y$)

C : معدل التغير فى رأس المال (K) للإنتاج (Y) ،

$$(C = \Delta K \div \Delta Y = I \div \Delta Y)$$

P : انتاجية رأس المال (معكوس C) ($P = C \div I$)

Y : الناتج المحلى الاجمالى

I : الاستثمار

S : المدخرات المحلية

وبالتالى ومن خلال المعادلة (١)، يكون معدل الادخار (الاستثمار) المطلوب لتحقيق معدل النمو

المستهدف (r) هو :

$$sa = cr \dots\dots\dots (2)$$

وبالتالى اذا كانت المدخرات المحلية دون مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف

(r)، فانه يوجد لدينا فجوة مدخرات محلية، هى فى سنة الأساس:

$$Fo = Io - So = crYo - saYo = (cr - sa) Yo \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

Fo : قيمة فجوة المدخرات المحلية فى سنة الأساس.

Io : الاستثمار فى سنة الأساس.

So : الادخار فى سنة الأساس.

Y_0 : الناتج المحلي في سنة الأساس.

C : نسبة التغير في رأس المال للإنتاج (ICOR)

sa : معدل الادخار ($sa = S \div Y$).

r : معدل النمو المستهدف.

وعلى افتراض ان معدل النمو سيزداد مع الزمن ، فان دالة الادخار في الفترة (t) يمكن كتابتها كما يلي:

$$St = saY_0 + s' (Y_t - Y_0) = (sa - s') Y_0 + s' (Y_t) \dots\dots\dots (٤)$$

حيث:

s' : الميل الحدي للادخار ($s' = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$).

St : الادخار في الفترة t .

Y_t : الناتج المحلي في الفترة t .

Y_0 : الناتج المحلي في سنة الأساس.

وبإعادة كتابة معادلة الاستثمار خلال الفترة (t) على النحو التالي :

$$I_t = Y_t cr \dots\dots\dots (٥)$$

وبإضافة المعادلتين (٤) و (٥) نحصل على قيمة فجوة المدخرات المحلية (حجم الموارد الخارجية

اللازمة لتحقيق r) في الفترة t :

$$F_t = Y_t cr - [(sa - s') Y_0 +] Y_t s' \dots\dots\dots (٦)$$

$$F_t = (cr - s') Y_t + (s' - sa) Y_0 \dots\dots\dots (٧)$$

ويشير الفرق بين المعادلتين (٣) و (٧) الى الفرق بين حجم الموارد الخارجية (فجوة المدخرات) في

سنة الأساس ، وفي الفترة (t) ، وهو ما يمكن اختصاره الى :

$$F_t - F_0 = cr (Y_t - Y_0) - s (Y_t - Y_0) \dots\dots\dots (٨)$$

or

$$F_t - F_0 = I \Delta - S \Delta \dots\dots\dots (٩)$$

وتظهر المعادلة (٩) ان الموارد الخارجية تعمل على جسر الفجوة بين حجم الاستثمار اللازم لتحقيق

(r) ، والزيادة في المدخرات الناتجة عن زيادة مستوى الدخل . كما وتظهر المعادلة أيضاً ، أن تقليل الاعتماد

على الموارد الخارجية - (تقليل حجم فجوة المدخرات) - ($F_t < F_0$) ، يتطلب أن يكون $S \Delta$ أكبر من $I \Delta$ ،

وهذا يتحقق عندما يكون الميل الحدي للادخار (s') أكبر من معدل الاستثمار (cr).

كذلك من خلال المعادلة (٧) يمكن حساب الفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للاعتماد على موارده

(مدخراته) المحلية في تحقيق معدلات النمو المستهدفة {بمعنى آخر التغلب على فجوة المدخرات المحلية

والابتعاد عن الاعتماد على الموارد الخارجية ، أي أن $F_t = 0$ (٥)

$$F_t = (cr - s') Y_t + (s - sa) Y_0 \dots\dots\dots (١٠)$$

وعلى افتراض ان الناتج سينمو حسب المعادلة الأسية التالية:

$$Y_t = (1+r) Y_0 t \dots\dots\dots (١١)$$

حيث

Y_t : الناتج في الفترة t .

R : معدل النمو المستهدف.

T : الزمن (السنة)

Y_0 : الناتج في سنة الأساس.

ومن خلال المعادلتين (١٠) و (١١) نحصل على المعادلة (١٢)، والتي يمكن من خلالها تقدير عدد السنوات (t) التي يتطلبها الاقتصاد للوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات تمويلاً. (٦)

$$\frac{\log \left(\frac{s^t - sa}{s^t - cr} \right)}{\log (1+r)} \dots \dots \dots (12)$$

٢- فجوة التجارة الخارجية Foreign Exchange Gap:

ومن خلال نموذج هاورد - دومار ، يمكن أيضاً التعبير عن معدل النمو (r) من خلال العلاقة بين نسبة التغير في الانتاج الى الواردات ، ونسبة الواردات الى الناتج كما في المعادلة التالية (٧):

$$r = \max m' \dots \dots \dots (13)$$

حيث

ma: نسبة الواردات الى الناتج ($ma = M \div Y$).

M': نسبة التغير في الانتاج الى الواردات $M' = \Delta Y \div M$.

وعليه يكون معدل الاستيراد المطلوب لتحقيق (r) ، ومن خلال المعادلة (١٣) هو :

$$ma = r \div m' \dots \dots \dots (14)$$

وبالتالى اذا كان حجم الواردات اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (r) أكبر من حصيلة الصادرات

المتاحة ، فانه يوجد فجوة تجارة خارجية ، هي فى سنة الأساس:

$$Fo = Mo - Xo = maYo - xaYo = (ma - xa)Yo \dots \dots \dots (15)$$

حيث :

Fo: قيمة فجوة التجارة الخارجية فى سنة الأساس .

Mo: الواردات فى سنة الأساس.

Xo: الصادرات فى سنة الاساس.

Ma: معدل الواردات الى الناتج $Ma = \frac{M}{Y}$.

Xa: معدل الصادرات الى الناتج $Xa = \frac{X}{Y}$.

وعلى افتراض ان الواردات فى السنة (t):

$$Mt = maYo + m'(Yt - Yo) \dots \dots \dots (16)$$

وان الصادرات فى السنة (t):

$$Xt = xaYo + x'(Yt - Yo) \dots \dots \dots (17)$$

حيث:

m': الميل الحدى للاستيراد.

X': الميل الحدى للتصدير.

(Yt - Yo): التغير فى حجم الناتج.

فان قيمة فجوة التجارة الخارجية (حجم رأس المال الاجنبى اللازم لتحقيق (r) فى الفترة t، تتمثل فى

الفرق بين المعادلتين (١٦) و (١٧).

$$Ft = maYo + m'(Yt - yo) - xaYo - x'(Yt - Yo) \dots \dots \dots (18)$$

ومن خلال طرح المعادلة (١٨) من المعادلة (١٥) نحصل على المعادلة (١٩):

$$\Delta M - \Delta X Ft - Fo = \dots \dots \dots (19)$$

وتبين هذه المعادلة أن تقليل حجم فجوة التجارة الخارجية (تقليل الاعتماد على رأس المال الاجنبى)

(Ft < Fo) مع الزمن ، يتطلب أن يكون الميل الحدى للتصدير (X') أكبر من الميل الحادى للاستيراد (m').

النتائج وتفسيرها :

تقدير فجوة النمو فى الاقتصاد المصري القومى والزراعي:

يتطلب تقدير الفجوة المحددة للنمو تقدير حجم الناتج المحلى ، وحجم الاستثمارات ، والمدخرات ، وكذلك حجم الصادرات والواردات المتنبأ بها خلال فترة الدراسة، وتالياً المنهجية التى تم اعتمادها فى عملية التقدير حيث تبين من الجدول رقم (١) بالملحق ان نسبة الناتج المحلى الزراعي من الناتج المحلى الاجمالي بلغت حوالي ٢٠,١٣% ، ونسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار القومى بلغت حوالي ٢,٥٤% ، ونسبة الادخار الزراعي من الادخار القومى بلغت حوالي ٧,٨٥%، وبلغت نسبة الصادرات الزراعية من الكلية حوالي ٦٣,٤٩%، اما نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية بلغت حوالي ٧,٦٣% خلال متوسط الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٤/٢٠١٥ .

أولاً : تقدير حجم الناتج المحلى:

تم تقدير حجم الناتج المحلى خلال فترة الدراسة (٢٠١٦/ ٢٠١٥ - ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥) باستخدام المعادلة الاسية التالية:

$$Y_t = (1+r)^t Y_0$$

حيث :

Y_t : الناتج المحلى فى السنة (t).

R: معدل النمو فى:

الناتج المحلى الاجمالي=(r=8.63%)، الناتج المحلى الزراعي =(r=5.80%)

t: السنة . (t=1.2.3.....n.)

Y_0 : الناتج المحلى الاجمالي والزراعي فى سنة الأساس (٢٠١٥/٢٠١٤) قدر بحوالي (131.04)،

($Y_0=240221$) على الترتيب . جدول (٥،٣) بالملحق .

ثانياً : تقدير فجوة الموارد المحلية Domestic Saving Gap:

(١) تقدير متطلبات الاستثمار : تم تقدير متطلبات الاستثمار بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$I_t = crY_t$$

وحيث ان قيمة (r) معطاة ، وقيمة (c) ، (معدل ICOR) خلال الفترة (٢٠٠١/ ٢٠١٤ - ٢٠١٤/ ٢٠١٥)

(٢٠١٥) هى (٧,٤٢) ، (٠,٢٩) للقومى والزراعي على الترتيب جدول رقم (٦، ٧) بالملحق ، فانه يمكن

ايجاد قيمة خلال الفترة المتنبأ بها على النحو التالى :

بالنسبة للقومى :

$$I_t = (7.42) \times (8.63)\% \times Y_t$$

بالنسبة للزراعى :

$$I_t = (0.29) \times (5.80)\% \times Y_t$$

(٢) تقدير المدخرات المحلية : تم تقدير حجم المدخرات المحلية اعتماداً على معادلة كينز الخطية:

$$S_t = -a + s \cdot Y_t$$

حيث :

S_t : الميل الحدى للادخار.

S_t : المدخرات فى الفترة t.

Y_t : الناتج المحلى فى الفترة t.

وتفترض الدولة أن الدخل هو المحدد الرئيسى للادخار . وباجراء انحدار المدخرات المحلية على

الناتج المحلى خلال الفترة (٢٠٠١/ ٢٠٠٠ - ٢٠١٤/ ٢٠١٥)، بالاعتماد على بيانات جدول (٥،٣)

بالملحق وباستخدام طريقة OLS ، جاءت نتائج التقدير على النحو التالى:

بالنسبة للقومي :

$$St = 41.85 + 0.05Yt$$

$$(4.50)**$$

$$R^2 = (0.23)$$

بالنسبة للزراعى :

$$St = 10.597 - 0.070Yt$$

$$(-4.87)**$$

$$R^2 = (0.65)$$

** معنوى على مستوى ٠,٠١

وبعد تقدير قيمة كل من متطلبات الاستثمار (It) ، والمدخرات المحلية المتحققة (St) ، يمكن تقدير قيمة فجوة المدخرات المحلية عن طريق طرح قيمة الاستثمار من المدخرات المحلية . (جدول ١).

ثالثاً : تقدير فجوة التجارة الخارجية Foreign Exchange Gap :

ويتطلب تقدير هذه الفجوة تقدير كل من متطلبات الاستيراد والتصدير فى الفترة المتتبأ بها .

(١) تقدير متطلبات الاستيراد :

يحتاج تقدير متطلبات الاستيراد ، كما هو الحال عند تقدير متطلبات الاستثمار ، الى تقدير معامل

التغير فى الانتاج الى الاستيراد ($m' = \Delta Y \div M$) ، وهو ما يمكن احتسابه من خلال معادلة هارود - دومار ($r = \max m'$) .

حيث قيمة (ma) (معدل الواردات الى الناتج) تساوى (19.21) ، (7.03) خلال الفترة (٢٠٠٠)

/ ٢٠٠١ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥) على المستوى القومى والزراعى على الترتيب . جدول (٦،٥) بالملحق .

وبالتالى بتطبيق قيمة (r) المعطاة وكذلك قيمة (ma) ، ومن خلال المعادلة السابقة نحصل على قيمة

(m') .

بالنسبة للقومى :

$$M' = r/ma$$

$$M' = (0.0863) / (19.21) = 1.66$$

ومن خلال الاعتماد على المعادلة التالية للواردات :

$$Mt = (r / m') \times Yt$$

نستطيع الحصول على قيمة متطلبات الاستيراد فى الفترة المتتبأ بها على النحو التالى :

$$Mt = (0.0863) / 1.66 = 0.05Yt$$

بالنسبة للزراعى :

$$M' = r/ma$$

$$M' = (0.058) / (7.03) = 0.408$$

ومن خلال الاعتماد على المعادلة التالية للواردات :

$$Mt = (r / m') \times Yt$$

نستطيع الحصول على قيمة متطلبات الاستيراد فى الفترة المتتبأ بها على النحو التالى :

$$Mt = (0.058) / 0.408 = 0.142Yt$$

(٢) تقدير حجم الصادرات :

تعتمد ايرادات التصدير فى الدول النامية على ظروف العرض ، ومستوى السعر الذى يتحدد

بظروف الطلب العالمية ، وبما انه من الصعوبة تقدير حجم العرض العالمى ، وكذلك مستوى السعر ، يصبح

من الصعب تقدير قيمة الصادرات اعتماداً على تلك المحددات ، وبالتالي يمكن تقدير قيمة الصادرات من خلال تقدير انحدار الصادرات على الزمن ، اسوة بالعديد من الدراسات فى هذا المجال ، حيث اعتمدت تلك الدراسات الدالة التالية لتقدير قيمة الصادرات:

$$X_t = X_0 e^{xt}$$

حيث :

X_t : الصادرات فى الفترة t .

X_0 : الصادرات فى سنة الأساس . ($X_0=47.06$) ، ($X_0=87.96$) للقومى والزراعي على الترتيب (ملحق ٢).

e : الأساس للوغاريتم الطبيعى .

x : معدل النمو للصادرات (الميل الحدى للصادرات).

t : السنة . ($t=1.2.3...n$).

وقد جرى تقدير هذه الدالة للفترة (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥) ، بالاعتماد على بيانات

الملحق (٣،٥) وباستخدام طريقة OLS ، وجاءت نتائج التقدير على النحو التالى :

بالنسبة للقومى :

$$X_t = 12.64 + 6.58t$$

(9.75)

$$R^2 = (0.88)$$

بالنسبة للزراعى :

$$X_t = 2.11 + 2.89t$$

(11.78)

$$R^2 = (0.91)$$

ومن خلال طرح قيمة الواردات (M_t) من الصادرات (X_t) نستطيع تقدير قيمة فجوة التجارة خلال

الفترة المتنبأ بها .جدولى (١ ، ٢).

رابعا: نتائج تقدير الفجوتين :

تظهر نتائج الفجوتين فى الجدولين رقم (٢،١) ، انه فى حين تتساوى فجوة المدخرات المحلية وفجوة

التجارة الخارجية فى سنة الاساس (٢٠١٤/٢٠١٥) من خلال حسابات الدخل القومى ، فان الفجوات المتنبأ

بها ضمن الافتراضات المعينة تتراجع عبر الزمن ، حيث تنخفض قيمتها من (٢١١٦،٤٦) مليار جنيه عام

(٢٠١٤/٢٠١٥) الى (١٥٥٢،٩٨) مليار جنيه عام (٢٠٢٤/٢٠٢٥).

اما من خلال حسابات الدخل الزراعي ، فان الفجوات المتنبأ بها ضمن الافتراضات المعينة تتجه نحو

سيطرة فجوة التجارة الخارجية عبر الزمن ، حيث ترتفع قيمتها من (٤،١٦) مليار جنيه عام (٢٠١٤/٢٠١٥)

الى (٨،٣٤) مليار جنيه عام (٢٠٢٤/٢٠٢٥).

وتتطلب نتائج التقدير السابقة أن تهتم السياسات الاقتصادية بالعمل على اتخاذ الإجراءات والوسائل

التي يمكن من خلالها زيادة حصيلة النقد الاجنبى ، للتخلص من الفجوة المحددة للنمو (فجوة التجارة

الخارجية) من جانب ، والتركيز على السياسات التي تساهم فى رفع معدل الادخار وبما يفوق معدل

الاستثمار ، للتغلب على فجوة الموارد المحلية من جانب اخر .

وتكون المحصلة النهائية لذلك تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية فى تمويل النمو الاقتصادي فى

مصر من خلال المراحل اللاحقة من عملية التنمية.

جدول رقم (١) : تقدير فجوة النمو بافتراض معدل نمو (٦,٣%) (بالأسعار الحقيقية) . مليار جنيه

السنة	الناتج المحلي (Yt) GDP	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	فجوة المدخرات المحلية (I-S) Gap	الواردات (M)	الصادرات (X)	فجوة التجارة الخارجية (M-X) Gap
2015/2014	1107.67	66.87	2183.33	2116.46	235.78	87.96	147.82
2016/2015	1203.26	42.36	770.89	728.53	62.65	96.83	-34.18
2017/2016	1307.10	44.59	837.42	792.84	68.06	106.59	-38.53
2018/2017	1419.91	47.00	909.69	862.69	73.93	117.34	-43.40
2019/2018	1542.44	49.62	988.20	938.57	80.31	129.17	-48.85
2020/2019	1675.56	52.47	1073.48	1021.01	87.24	142.18	-54.94
2021/2020	1820.16	55.57	1166.12	1110.55	94.77	156.52	-61.74
2022/2021	1977.24	58.93	1266.75	1207.83	102.95	172.29	-69.34
2023/2022	2147.87	62.58	1376.08	1313.49	111.84	189.66	-77.82
2024/2023	2333.23	66.55	1494.83	1428.28	121.49	208.78	-87.29
2025/2024	2534.59	70.86	1623.84	1552.98	131.97	229.82	-97.85

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) بالملحق.

جدول رقم (٢) تقدير فجوة النمو الزراعي بافتراض معدل نمو (٥,٨٠%) (بالاسعار الحقيقية) مليار جنيه

السنة	الناتج المحلي (Yt) GDP	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	فجوة المدخرات المحلية (I-S) Gap	الواردات (M)	الصادرات (X)	فجوة التجارة الخارجية (M-X) Gap
2015/2014	123.86	1.88	6.04	4.16	8.77	47.06	-38.28
2016/2015	131.04	1.41	2.22	0.81	18.64	52.44	-33.81
2017/2016	138.64	0.88	2.35	1.47	19.72	58.45	-38.73
2018/2017	146.68	0.32	2.48	2.17	20.86	65.14	-44.28
2019/2018	155.19	-0.28	2.63	2.91	22.07	72.60	-50.53
2020/2019	164.19	-0.91	2.78	3.69	23.35	80.91	-57.56
2021/2020	173.71	-1.58	2.94	4.52	24.70	90.18	-65.47
2022/2021	183.79	-2.28	3.11	5.40	26.14	100.50	-74.36
2023/2022	194.45	-3.03	3.29	6.32	27.65	112.01	-84.36
2024/2023	205.72	-3.82	3.48	7.31	29.26	124.83	-95.58
2025/2024	217.66	-4.66	3.69	8.34	30.95	139.13	-108.17

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤) بالملحق.

(٣) قياس درجة الاعتماد على الذات للاقتصاد المصري في مجال التمويل:

اتضح من خلال التحليل السابق ، ان نموذج هارود - دومار يبلور معدل النمو في الناتج (r) على

$$\left(C \frac{I}{Y} \right)$$

انه معدل الاستثمار (I/Y) ، مقسوماً على معدل التغير في رأس المال للإنتاج

وبما أن الاستثمار المتحقق في الاقتصاد الوطني لا يعود كلية الى جهد الادخار المحلي ، وانما ساهم

فيه ، وبشكل كبير رأس المال الاجنبي ، فانه يمكن تقسيم الاستثمار المتحقق الى جزئين ، الاول هو الممول

داخلياً بالاعتماد على المدخرات المحلية (Sd) ، والثاني هو الاستثمار الممول عن طريق الادخار الاجنبي

(SF).

$$\frac{I}{Y} = \frac{Sd}{Y} + \frac{SF}{Y}$$

أى أن

وبناء على ما تقدم ، واعتماداً على معادلة هارود - دومار يمكن لنا قياس معدل النمو العائد الى

الادخار المحلي (Gd) كما يلي :

$$Gd = \frac{Sd}{C}$$

أما معدل النمو العائد الى الادخار الخارجى (GF) فيمكن قياسه كما يلى :

$$Gd = \frac{Sd}{c}$$

وقد تم تطبيق هذا النموذج على واقع الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٤/٢٠١٥) ، بهدف قياس الاهمية النسبية للتمويل الخارجى فى تحقيق النمو الاقتصادى ، وللتعرف على مدى درجة اعتماد الاقتصاد المصري على ذاته فى تحقيق النمو ، وقد جاءت نتائج التقدير كما يبينها الجدولين رقم (٤،٣).

جدول رقم (٣) : معدلات النمو الاقتصادى المقدره ومساهمة الموارد المحلية والخارجية فيها فى الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٤/٢٠١٥) .

متوسط معدل النمو الاقتصادى = معدل الاستثمار على ICOR (١)	معدل النمو الخارجى الى الاعتماد على الذات = معدل الادخار على ICOR (٢)	معدل النمو الخارجى الى التمويل الاجنبى على ICOR (٣) = (٢) - (١)	نسبة معدل النمو الخارجى الى التمويل الخارجى الى المعدل العام للنمو = ٣ / ١٠٠ * ١	نسبة معدل النمو الخارجى الى المدخرات المحلية الى المعدل العام للنمو = ١ / ٢ * ١٠٠
4.94	1.53	3.41	68.98	31.02

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق.

جدول رقم (٤) : معدلات النمو الاقتصادى المقدره ومساهمة الموارد المحلية والخارجية فيها فى الاقتصاد المصري الزراعى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٤/٢٠١٥) .

متوسط معدل النمو الاقتصادى = معدل الاستثمار على ICOR (١)	معدل النمو الخارجى الى الاعتماد على الذات = معدل الادخار على ICOR (٢)	معدل النمو الخارجى الى التمويل الاجنبى على ICOR (٣) = (٢) - (١)	نسبة معدل النمو الخارجى الى التمويل الخارجى الى المعدل العام للنمو = ٣ / ١٠٠ * ١	نسبة معدل النمو الخارجى الى المدخرات المحلية الى المعدل العام للنمو = ١ / ٢ * ١٠٠
26.55	20.47	6.08	22.89	77.11

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٦) بالملحق.

ان نسبة النمو العائد الى التمويل الداخلى الى معدل النمو الاقتصادى العام بلغ حوالي (٣١,٠٢%) فى حين بلغت نسبة النمو العائد الى التمويل الداخلى الى معدل النمو الاقتصادى الزراعى حوالي (٧٧,١١%) خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٤/٢٠١٥) ، اما نسبة معدل النمو العائد الى التمويل الخارجى الى معدل النمو الاقتصادى العام والزراعى بلغت حوالي (٦٨,٩٨%) ، (٢٢,٢٢%) على التوالى . وهذا يشكل مؤشراً جيداً لاتجاه الاقتصاد نحو الاعتماد على ذاته فى تمويل النمو ، وفى جعل القوى الداخلية هى المحرك الاساسى له .

وهناك نتيجة اخرى على قدر كبير من الاهمية يمكن ملاحظتها من الجدول (٣) ، وهى انه على الرغم من ان الاتجاه العام يسير نحو زيادة الاعتماد على الذات فى تمويل النمو الاقتصادى ، فان نسبة النمو الخارجى الى الموارد الخارجية مازال كبيراً جداً ، الامر الذى يشكل مؤشراً قوياً على أهمية تلك الموارد فى تحفيز النمو الاقتصادى فى مصر من جانب ، وصعوبة تقليل الاعتماد على تلك المصادر فى المدى القصير من جانب اخر .

الملخص والتوصيات

تكمن مشكلة البحث فى انخفاض معدلات الادخار فى الاقتصاد المصري كعقبة اساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، مما يدفعه إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهنا تأتي أهمية الادخار ليكون من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل حلقة الاتصال بين التنمية والنمو .

٢٣٦٠ تحليل قياسي لتقدير فجوة النمو وسد قصور التمويل في قطاع الزراعة المصري

لذا يهدف البحث القياس فجوة النمو في الاقتصاد المصري (القومي والزراعي) ، وتقدير قيمة تلك الفجوة خلال الفترة (٢٠١٥ / ٢٠١٦ - ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥) ، وقياس دور الموارد المحلية والخارجية في النمو المقدر خلال الفترة والشروط اللازمة لوصول الاقتصاد الى مرحلة الاعتماد على الذات في مجال التمويل اللازمة من خلال استخدام نموذج هارود - دومار في تحليل وتقدير العلاقات الاحصائية والتنبؤية المختلفة بين المتغيرات المستخدمة في البحث. وتبين من نتائج البحث ان معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي والزراعي بلغ حوالي (٨,٦٣%) ، على الترتيب ، كما تبين من خلال حسابات الدخل القومي ، فان الفجوات المنتبأ بها ضمن الافتراضات المعينة تتراجع عبر الزمن ، حيث تتخفص قيمتها من (٢١١٦,٦٤) مليار جنيه عام (٢٠١٥/٢٠١٤) الى (١٥٥٢,٩٨) مليار جنيه عام (٢٠٢٤/٢٠٢٥).

اما من خلال حسابات الدخل الزراعي ، فان الفجوات المنتبأ بها ضمن الافتراضات المعينة تتجه نحو سيطرة فجوة التجارة الخارجية عبر الزمن ، حيث ترتفع قيمتها من (٤,١٦) مليار جنيه عام (٢٠١٤/٢٠١٥) الى (٨,٣٤) مليار جنيه عام (٢٠٢٤/٢٠٢٥).

كما تبين من البحث ان

ان نسبة النمو العائد الى التمويل الداخلي الى معدل النمو الاقتصادي العام بلغ حوالي (٣١,٠٢%) في حين بلغت نسبة النمو العائد الى التمويل الداخلي الى معدل النمو الاقتصادي الزراعي حوالي (٧٧,١١%) خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٤/٢٠١٥) ، اما نسبة معدل النمو العائد الى التمويل الخارجي الى معدل النمو الاقتصادي العام والزراعي بلغت حوالي (٦٨,٩٨%) ، (٢٢.٨٩%) على التوالي . وهذا يشكل مؤشراً جيداً لاتجاه الاقتصاد نحو الاعتماد على ذاته في تمويل النمو ، وفي جعل القوى الداخلية هي المحرك الاساسي له .

التوصيات :

- يجب أن تهتم السياسات الاقتصادية بالعمل على اتخاذ الإجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها زيادة حصيلة النقد الاجنبي ، للتخلص من الفجوة المحددة للنمو (فجوة التجارة الخارجية).
- العمل على رفع معدل الادخار المحلي و انتاجية راس المال .
- زيادة فاعلية استخدام الموارد الداخلية والخارجية المتاحة الاكثر قدرة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي .

المراجع:

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، اعداد متفرقة .
- محمد كمال المصري ، (دكتور) ، تمويل التنمية الاقتصادية ، ٢٠١١ .
- رمزي ذكي ، (دكتور) ، ديون مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص ص ٢٥٥-٢٥٧ .
- نشرة الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري ، سنوات مختلفة .
- Hollis B. Chenery, and Michael Burno, Development Alternative in an Open Economy: the case of Israel, Economic Journal, 72 May 1973, pp 79-103
- Hollis B. Chenery, and A. M. Strout, Foreign Assistance and Economic Development, American Economic Review, lvi, Sep, 1961, pp. 679-733
- M. El. Shibly and A. p THirlwall, Dual Gap Analysis for Sudan. World Development, Vol. 9, February 1981, pp. 193-200

الملاحق

جدول (١) : الاهمية النسبية للمتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٤/٢٠١٥ (بالاسعار الحقيقية ٢٠٠٠=١٠٠) . مليار جنيه

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الزراعي	%	الاستثمار القومي	الاستثمار الزراعي	%	الادخار القومي	الادخار الزراعي	%	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	%	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	%
2001/2000	300.29	55.07	18.34	57.415	8.2	14.28	5.24	6.9	131.68	14.77	10.07	68.18	43.93	1.77	4.03
2002/2001	340.4	58.37	17.15	64.814	9.59	14.80	46.08	7.02	15.23	15.83	10.83	68.41	48.64	2.11	4.34
2003/2002	403.14	63.82	15.83	70.287	6.4	9.11	54.7	6.98	12.76	21.82	13.19	60.45	58.29	3.03	5.20
2004/2003	481.87	69.25	14.37	84.01	7.56	9.00	63.36	6.7	10.57	38.87	13.5	34.73	68.73	4.68	6.81
2005/2004	450.79	75.29	16.70	85.845	7.42	8.64	64.97	6.98	10.74	42.43	15.39	36.27	70.95	6.88	9.70
2006/2005	524.31	81.77	15.60	104.42	8.04	7.70	80.61	7.15	8.87	55.6	20.72	37.27	103.47	5.32	5.14
2007/2006	599.99	99.95	16.66	131.2	7.79	5.94	89.27	3.63	4.07	66.61	20.68	31.05	99.98	4.92	4.92
2008/2007	663.02	113.1	17.06	154.68	8.07	5.22	101.78	3.01	2.96	70.74	28.56	40.37	118.28	6.78	5.73
2009/2008	636.4	135.46	21.29	126.21	6.86	5.44	93.79	6.68	7.12	91.62	41.32	45.10	184.2	11.39	6.18
2010/2009	780.59	160.97	20.62	157.28	6.74	4.29	87.58	7.23	8.26	91.31	35.82	39.23	169.58	16.46	9.71
2011/2010	788.62	190.16	24.11	137.91	6.83	4.95	103.61	6	5.79	93.23	48.65	52.18	180.83	17.72	9.80
2012/2011	889.81	188.79	21.22	129.17	5.37	4.16	79	4.56	5.77	98.87	76.45	77.32	194.98	18.06	9.26
2013/2012	977.62	209.75	21.46	123.78	8.38	6.77	81.97	3.76	4.59	91.45	92.52	101.17	222.18	16.37	7.37
2014/2013	1079.2	241.49	22.38	1200.9	11.63	0.97	67.84	4.59	6.77	97.98	89.43	91.27	225.97	19.75	8.74
2015/2014	1107.7	274.96	24.82	2183.3	13.41	0.61	66.87	4.17	6.24	87.96	104.46	118.76	235.78	19.47	8.26
المتوسط	668.25	134.55	20.13	320.75	8.15	2.54	72.45	5.69	7.85	65.27	41.44	63.49	135.05	10.31	7.63

المصدر : جمعت وحسبت من :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى ، اعداد متفرقة .
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، اعداد متفرقة.
- نشرة الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى ، سنوات مختلفة .

جدول (٢) : البيانات المستخدمة فى تقدير فجوة النمو (بالاسعار الجارية) . مليار جنيه

السنة	الزمن T	الناتج المحلي GDP	الرقم القياسى GDEPDE	الاستثمار I	الادخار S	الصادرات X	الواردات M
2001/2000	1	332.54	110.74	63.58	5.80	16.35	48.65
2002/2001	2	354.56	104.16	67.51	48.00	16.49	50.66
2003/2002	3	390.62	96.89	68.10	53.00	21.15	56.48
2004/2003	4	456.32	94.70	79.56	60.00	36.81	65.08
2005/2004	5	506.51	112.36	96.46	73.00	47.68	79.72
2006/2005	6	581.14	110.84	115.74	89.35	61.63	114.69
2007/2006	7	710.39	118.40	155.34	105.70	78.86	118.37
2008/2007	8	855.30	129.00	199.53	131.30	91.26	152.59
2009/2008	9	994.06	156.20	197.14	146.50	143.11	287.72
2010/2009	10	1150.59	147.40	231.83	129.10	134.59	249.97
2011/2010	11	1309.91	166.10	229.07	172.10	154.85	300.36
2012/2011	12	1695.10	190.50	246.07	150.50	188.35	371.45
2013/2012	13	1908.31	195.20	241.61	160.00	178.51	433.70
2014/2013	14	2177.82	201.80	2423.50	136.90	197.71	456.00
2015/2014	15	2459.03	222.00	4846.99	148.45	195.28	523.43
المتوسط		1058.81	143.75	617.47	107.31	104.17	220.59

المصدر : جمعت وحسبت من :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى ، اعداد متفرقة .
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، اعداد متفرقة.
- نشرة الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى ، سنوات مختلفة .

جدول (٣) : البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو (بالأسعار الحقيقية ٢٠٠٠=١٠٠) . مليار جنيه

الواردات M	الصادرات X	الادخار S	الاستثمار I	الناتج المحلي GDP	السنة
43.93	14.77	5.24	57.41484	300.29	2001/2000
48.64	15.83	46.08	64.81423	340.40	2002/2001
58.29	21.82	54.70	70.2865	403.14	2003/2002
68.73	38.87	63.36	84.00959	481.87	2004/2003
70.95	42.43	64.97	85.84538	450.79	2005/2004
103.47	55.60	80.61	104.4218	524.31	2006/2005
99.98	66.61	89.27	131.2009	599.99	2007/2006
118.28	70.74	101.78	154.6781	663.02	2008/2007
184.20	91.62	93.79	126.2082	636.40	2009/2008
169.58	91.31	87.58	157.2776	780.59	2010/2009
180.83	93.23	103.61	137.9087	788.62	2011/2010
194.98	98.87	79.00	129.1697	889.81	2012/2011
222.18	91.45	81.97	123.7767	977.62	2013/2012
225.97	97.98	67.84	1200.94	1079.20	2014/2013
235.78	87.96	66.87	2183.33	1107.67	2015/2014
135.05	65.27	72.45	320.7521	668.25	المتوسط

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (١) .

جدول (٤) : البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو الزراعي (بالأسعار الجارية) . مليار جنيه

الواردات M	الصادرات X	الادخار S	الاستثمار I	الرقم القياسي GDEPDE	الناتج المحلي GDP	الزمن T	السنة
1.77	10.07	6.90	8.20	110.74	55.07	1	2001/2000
2.11	10.83	7.02	9.59	104.16	58.37	2	2002/2001
3.03	13.19	6.98	6.40	96.89	63.82	3	2003/2002
4.68	13.50	6.70	7.56	94.70	69.25	4	2004/2003
6.88	15.39	6.98	7.42	112.36	75.29	5	2005/2004
5.32	20.72	7.15	8.04	110.84	81.77	6	2006/2005
4.92	20.68	3.63	7.79	118.40	99.95	7	2007/2006
6.78	28.56	3.01	8.07	129.00	113.10	8	2008/2007
11.39	41.32	6.68	6.86	156.20	135.46	9	2009/2008
16.46	35.82	7.23	6.74	147.40	160.97	10	2010/2009
17.72	48.65	6.00	6.83	166.10	190.16	11	2011/2010
18.06	76.45	4.56	5.37	190.50	188.79	12	2012/2011
16.37	92.52	3.76	8.38	195.20	209.75	13	2013/2012
19.75	89.43	4.59	11.63	201.80	241.49	14	2014/2013
19.47	104.46	4.17	13.41	222.00	274.96	15	2015/2014
10.31	41.44	5.69	8.15	143.75	134.55		المتوسط

المصدر : جمعت وحسبت من :

- الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى ، اعداد متفرقة .
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، اعداد متفرقة.
- نشرة الحسابات القومية ، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى ، سنوات مختلفة .

جدول (٥) : البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو الزراعي (بالأسعار الحقيقية ٢٠٠٠=١٠٠) مليار جنيه

الواردات M	الصادرات X	الادخار S	الاستثمار I	الناتج المحلي GDP	السنة
1.60	9.09	6.23	7.40	49.72	2001/2000
2.03	10.39	6.74	9.21	56.04	2002/2001
3.13	13.61	7.21	6.61	65.87	2003/2002
4.94	14.26	7.08	7.98	73.13	2004/2003
6.12	13.70	6.21	6.60	67.01	2005/2004
4.80	18.69	6.45	7.26	73.77	2006/2005
4.15	17.47	3.07	6.58	84.42	2007/2006
5.26	22.14	2.33	6.26	87.68	2008/2007
7.29	26.45	4.27	4.39	86.73	2009/2008
11.16	24.30	4.90	4.57	109.21	2010/2009
10.67	29.29	3.61	4.11	114.48	2011/2010
9.48	40.13	2.40	2.82	99.10	2012/2011
8.39	47.40	1.92	4.30	107.45	2013/2012
9.79	44.32	2.27	5.76	119.67	2014/2013
8.77	47.06	1.88	6.04	123.86	2015/2014
6.50	25.22	4.44	5.99	87.88	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٣) .

جدول (٦) : تطور بعض المؤشرات المستخدمة في تقدير فجوة النمو العام

خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٤/٢٠١٥)

معدل الصادرات *100(GDP/X)	ICOR I/GDP	معدل الواردات *100(GDP/M)	معدل الاستثمار *100(GDP/I)	معدل الادخار *100(GDP/S)	السنة
4.92	0	14.63	19.12	1.74	2001/2000
4.65	1.62	14.29	19.04	13.54	2002/2001
5.41	1.12	14.46	17.43	13.57	2003/2002
8.07	1.07	14.26	17.43	13.15	2004/2003
9.41	-2.76	15.74	19.04	14.41	2005/2004
10.60	1.42	19.73	19.92	15.37	2006/2005
11.10	1.73	16.66	21.87	14.88	2007/2006
10.67	2.45	17.84	23.33	15.35	2008/2007
14.40	-4.74	28.94	19.83	14.74	2009/2008
11.70	1.09	21.73	20.15	11.22	2010/2009
11.82	17.16	22.93	17.49	13.14	2011/2010
11.11	1.28	21.91	14.52	8.88	2012/2011
9.35	1.41	22.73	12.66	8.38	2013/2012
9.08	11.82	20.94	111.28	6.29	2014/2013
7.94	76.68	21.29	197.11	6.04	2015/2014
9.35	7.42	19.21	36.68	11.38	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢) .

جدول (٧) : تطور بعض المؤشرات المستخدمة في تقدير فجوة النمو الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٤/٢٠١٥)

معدل الصادرات *100(GDP/X)	ICOR I/GDP	معدل الواردات *100(GDP/M)	معدل الاستثمار *100(GDP/I)	معدل الادخار *100(GDP/S)	السنة
18.29	0	3.21	14.89	12.53	2001/2000
18.55	1.46	3.61	16.44	12.02	2002/2001
20.67	0.67	4.75	10.03	10.94	2003/2002
19.50	1.10	6.76	10.92	9.68	2004/2003
20.44	-1.08	9.13	9.86	9.27	2005/2004
25.34	1.07	6.50	9.84	8.74	2006/2005
20.69	0.62	4.92	7.79	3.63	2007/2006
25.25	1.92	6.00	7.14	2.66	2008/2007
30.50	-4.61	8.41	5.07	4.93	2009/2008
22.25	0.20	10.22	4.19	4.49	2010/2009
25.59	0.78	9.32	3.59	3.16	2011/2010
40.50	-0.18	9.57	2.84	2.42	2012/2011
44.11	0.51	7.80	4.00	1.79	2013/2012
37.03	0.47	8.18	4.81	1.90	2014/2013
37.99	1.44	7.08	4.88	1.52	2015/2014
27.11	0.29	7.03	7.75	5.98	المتوسط

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤) .

Econometrics Analysis To Assess The Growth Gap And Filling The Shortage Of Financing In The Egyptian Agricultural Sector

Dr. Soad Abdel Latif Mousa Mohamed

Researcher in the research institute of the agricultural economics, the agricultural research center.

Summary

The research problem lies between low saving in the Egyptian economy as a major obstacle to increase investment rates. Such obstacles have to make led to depend on developed countries in order to achieve economic development. Hence, the importance of saving to be one of the most important economic variables that provides the link between growth and development

The present research aims at measuring the growth gap in the Egyptian (National agricultural economy), assessing the value of this gap during the period (2014/2015 – 2024/2025). The study measures the role of local and foreign resources in the growth rate during The above period and explaining conditions required for developing the economy to be self-dependence in the field of financing.

The research results showed that the growth rate of agricultural and total local production reached 8.63%, 5.80% respectively. The study showed that the predicated gaps in the research hypotheses decline by time, as their value decreased from EGP 216.46 billion on 2014/2015 to EGP 1552.98 billion on 2024/2025 according to the national income accounts.

The results showed that the gaps predicated in the agricultural income were dominated by the gaps of foreign trade over time, as its value increased from EGP 4.16 billion on 2014/2015 to EGP 8.34 billion of year 2024/2025 according the agricultural income accounts.

The study shows that return growth to local finance was put as 31.02% and the growth ratio of return agricultural local growth was 77.11 % during the period 2000/2001-2014/2015 , the ratio of return growth to external finance in the agricultural and to the growth were about 68.98% , 89.22% respectively .This is good indicator of the economy growth.

The study recommends that economic policy should take measures increase foreign currency to get rid of the gap in local and foreign trade. The study recommends also to increase the Ratio Saving and capital Profundity.